



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة الأربعون بعد المائة

روما، 29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2010

تقرير الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية

روما، 21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2010

جدول المحتويات

الفقرات

5-1	مقدمة
39-6	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
8-6	سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
11-9	سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التدليس والفساد
14-12	استعراض الإطار المالي
21-15	استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل
26-22	تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)
30-27	التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- 32-31 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية 2010-2013 (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي)
- 36-33 نظر لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في وثائق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
- 37 موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة
- 39-38 أية مسائل أخرى

تقرير الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية

21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2010

مقدمة

- 1- عرضت اللجنة على المجلس التقرير التالي عن دورتها الرابعة والثلاثين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع رئيس اللجنة، السيد ياسر عبد الرحمن سرور، بالإضافة إلى ممثلي الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة Kristina Gill (أستراليا)
- سعادة السيد Li Zhengdong (الصين)
- السيد Louis Charicauth (غابون)
- السيد Shobhana K. Pattanayak (الهند)
- سعادة السيد Javad Shakhs Tavakolian (جمهورية إيران الإسلامية)
- السيد Claudio Miscia (إيطاليا)
- سعادة السيد Jorge E. Chen Charpentier (المكسيك)
- السيد Ronald Elkhuisen (هولندا)
- السيد Gerardo E. Vega Berrio (بنما)
- السيد محمد الطيب الفقي النور (السودان)
- السيد Robert Sabiiti (أوغندا)
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)

3- وأبلغ الرئيس اللجنة بما يلي:

- عُيِّنَت السيدة Kristina Gill لتحل محل السيدة Sara Cowan كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
- عُيِّنَ السيد Claudio Miscia ليحل محل سعادة السيد Augusto Zodda كممثل لإيطاليا في هذه الدورة؛
- عُيِّنَت السيدة Cecile de Mauleon Medina لتحل محل سعادة السيد Jorge E. Chen Charpentier في جزء من هذه الدورة؛

- عُيِّن السيد Gerardo E. Vega Berrio ليحل محل سعادة السيد Guido J. Martinelli della Togna كممثل في هذه الدورة؛
- عُيِّنت السيدة Elizabeth Petrovski لتحل محل السيد Michael Glover كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.
- 4- ويرد موجز لمؤهلات كل من السيدات de Mauleon Medina و Gill و Petrovski والسيد Miscia و Vega Berrio في الضميمة إلى هذا التقرير في الوثيقة (CL 140/11 Add.1).
- 5- وانتُخب السيد Ronald Elkhuizen (هولندا) بالإجماع نائباً للرئيس للمدة المتبقية من فترة الولاية الحالية للجنة.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

- 6- رحبت اللجنة بالروح الإيجابية التي يتسم بها اقتراح الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وأشارت إلى أن ذلك سيعزز من الشفافية. ولاحظت اللجنة أن السياسة وُضعت على غرار السياسات المعمول بها في الصناديق والبرامج الأخرى وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة قد اعتمد سياسة أدق وأبسط.
- 7- وناقشت اللجنة مختلف جوانب التنفيذ العملي للسياسة، بما في ذلك السرية، والمدة الكافية لاستعراض التقارير، وإعادة الصياغة، وحماية الأفراد، وكذلك الصيغة التي يستخدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية حسب ما هو وارد في قرار الجمعية العامة 272/59 كبدل محتمل لصيغة السياسة المقترحة من الأمانة.
- 8- إن اللجنة:
- أحاطت علماً بسياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ورحبت بما ستحققه تلك السياسة من تعزيز للشفافية؛
 - أشارت إلى أنه فيما يتعلق بالفقرة (ج) من التقرير، فإن فترة أسبوعين ستكون "وقتاً كافياً" ملائماً، على النحو الذي تطبقه الصناديق والبرامج الأخرى؛
 - أكدت أهمية الفقرة (ز) من السياسة المقترحة؛

- أشارت على المجلس التنفيذي أن ينظر في الصيغة المستخدمة حالياً في مكتب خدمات الرقابة الداخلية استناداً إلى قرار الجمعية العامة 272/59 كبديل للسياسة؛
- اقترحت على المجلس التنفيذي أن يستعيز عن عبارة "إعادة صياغة" بعبارة "تنقيح" في الصيغة المستندة إلى قرار الجمعية العامة 272/59.

سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التدليس والفساد

9- أعربت اللجنة عن تأييدها العام للوثيقة، ورحبت بمبادرة البرنامج، ولاحظت أن السياسة تغطي العناصر المطلوبة لمكافحة التدليس وأنها توفر التوجيه السليم.

10- وبعد مناقشة مختلف الجوانب، بما في ذلك الحاجة إلى برنامج شامل لتدريب الموظفين في إطار السياسة، والفترة التجريبية، ووضع الموردين في القائمة السوداء، واسترداد الخسائر، والإحالة إلى سلطات إنفاذ القانون المحلية، لاحظت اللجنة أن المفتش العام سيستعرض تنفيذ السياسة في تقاريره السنوية. واستمعت اللجنة على كيفية سعي البرنامج إلى استرداد الخسائر من المبالغ المستحقة لأشخاص يكتشف أنهم ضالعون في أعمال تحظرها السياسة ومن خلال التقاضي.

11- إن اللجنة:

- أوصت، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج، المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على "سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التدليس والفساد".

استعراض الإطار المالي

12- أعربت اللجنة عن رضاها عن العملية التشاورية فيما يتعلق بوثيقة استعراض الإطار المالي. وتركز هذه الوثيقة على حلّ المسائل المتصلة بنموذج البرنامج في حساب التكلفة المستند إلى كمية السلع بالطن، وبتحديث القواعد واللوائح بحيث تستوعب بصورة أفضل الأنشطة غير السلعية. وتعتبر التغييرات جزءاً من الجهود الرامية إلى مواءمة سياسات البرنامج مع خطته الاستراتيجية، التي تشجع على استخدام أدوات المساعدة الغذائية التي لا تشمل عنصر الكمية الطنية وبالتالي لا تصلح للإطار الحالي للتمويل والميزنة.

13- وتشمل التغييرات المقترحة ما يلي:

- 1- فصل الأنشطة غير السلعية بحيث يمكن تحديدها بصورة أكثر سهولة وشفافية في نموذج حساب التكلفة؛

2- تغيير نموذج استرداد تكاليف الدعم المباشرة بحيث يؤخذ بأساس النسبة المئوية بدلاً من النموذج الحالي الذي يستند إلى الكمية.

14- إن اللجنة:

- طلبت، توخياً للوضوح، حذف كلمة "التقديرية" من عبارة "التكاليف الفعلية التقديرية" في الصياغة المنقحة المقترحة لنصي المادتين الثالثة عشرة-4 (أ) (2) والثالثة عشرة-4 (ب) (1) من اللائحة العامة؛
- أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بالموافقة على التغييرات المدخلة على اللائحة العامة والنظام المالي على النحو المبين في وثيقة استعراض الإطار المالي.

استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل

15- عرضت الأمانة وثيقة استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل. وتبين الوثيقة الأساس المنطقي الذي يستند إليه تأييد اقتراح الأمانة برفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل من 180 مليون دولار أمريكي إلى 557 مليون دولار أمريكي، منها 407 ملايين دولار أمريكي مطلوبة للتمويل بالسلف التقليدية التي تشمل المبادرات المؤسسية، و150 مليون دولار أمريكي لتوسيع آلية الشراء الآجل. وقد أثبتت إمكانية وجود معدلات تغطية مختلفة لآلية الشراء الآجل والتمويل التقليدي بالسلف. وأشارت الأمانة إلى أن مخاطر الشراء الآجل أقل لأن المخزونات تعتبر أطول أكثر أمناً من الديون.

16- ولتغطية المخاطر، أيدت اللجنة اقتراح تحويل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة البالغ 35.9 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي التشغيلي لزيادة مجموع الاحتياطي التشغيلي من 57 مليون دولار أمريكي إلى 92.9 مليون دولار أمريكي.

17- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء مستوى وعدد طلبات التمويل بالسلف التي ازدادت خلال السنوات الماضية. والتهمت اللجنة من الأمانة توضيحاً حول ما إذا كان سبب ذلك هو تأخر الجهات المانحة في تأكيد مساهماتها. وردت الأمانة بأن التمويل بالسلف بات يشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل البرنامج.

18- وتساءلت اللجنة عما إذا كانت المساهمات المباشرة في مرفق تمويل رأس المال العامل ستخفف من السقف المحدد له. وأوضحت الأمانة بأن تقديم المساهمات المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي ستقلل من حجم التغطية اللازمة للمرفق.

19- والتمست اللجنة إيضاحاً للطريقة التي قررت بها الأمانة ضرورة رفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل إلى 557 مليون دولار أمريكي. وأوضحت الأمانة أن السقف التمويلي يمثل 5.4 في المائة من برنامج العمل الممول المتوقع لفترة السنتين 2010-2011 والمحدد بما قيمته 7.5 مليار دولار أمريكي. وأكدت الأمانة أن السقف التمويلي المقترح لمرفق تمويل رأس المال العامل سيرفع مستوى المرفق إلى النسبة التي كان عليها في بداية إنشائه.

20- وتلقت اللجنة إيضاحاً من الأمانة بأن السقف لن يتسبب في أي تعديل لسياسات الشراء في البرنامج وأن المشتريات المحلية ستمثل الخيار الأول المفضل.

21- وأوصت اللجنة بأن:

- يوافق المجلس التنفيذي على زيادة سقف مرفق تمويل رأس المال العامل من 180 مليون دولار أمريكي إلى 557 مليون دولار أمريكي؛
- يوافق المجلس التنفيذي على تحويل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة البالغ 35.9 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي التشغيلي لزيادة مجموع الاحتياطي التشغيلي من 57.0 مليون دولار أمريكي إلى 92.9 مليون دولار أمريكي؛
- يرفع البرنامج إلى أعضاء مجلسه التنفيذي تقارير منتظمة عن حالة مرفق تمويل رأس المال العامل حسب ما هو مبين في الفقرة 60 من الوثيقة.

تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

22- عرضت الأمانة وثيقة تحديث عن خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2010-2011) التي تضمنت زيادات صافية قدرها 1.24 مليار دولار أمريكي في برنامج عمل البرنامج للفترة 2010-2011 طرأت منذ التحديث السابق. وتبلغ القيمة الإجمالية لبرنامج العمل الآن 11.98 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين، منها 6.91 مليار دولار أمريكي لسنة 2010 و5.07 مليار دولار أمريكي لسنة 2011. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لما اتصفت به وثيقة تحديث خطة الإدارة من وضوح واتساع في الموضوعات التي تغطيها.

23- وأبلغت الأمانة الأعضاء أن مستوى التمويل المتوقع للبرنامج للسنة انخفض من 3.75 مليار دولار أمريكي إلى 3.7 مليار دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2010.

24- ورحبت اللجنة بالتخفيضات المبلغ عنها في برنامج العمل منذ التحديث الأخير والتي بلغ مجموعها 410 ملايين دولار أمريكي. وطلبت اللجنة توضيحاً حول ما إذا كانت هذه التخفيضات وفورات صافية. وأجابت

الأمانة بأن التخفيضات المعروضة في الوثيقة تعزى لعدة أسباب، منها تخفيضات في تنفيذ العمليات نتيجة لعدم توفر الموارد، ووفورات تحققت في التكلفة، ومنها ما يعود لقيود تشغيلية.

25- وذكّرت اللجنة بقلقها إزاء تزايد الفجوة بين برنامج عمل البرنامج ومستويات الموارد المتوقعة وتساءلت عن وجود استراتيجية لتحديد الأولويات في الموارد. وفي هذا الصدد، ذكرت الأمانة الحلقات الدراسية التي ستعقد عما قريب بشأن تحديد الأولويات واستعراض خطة الإدارة. كما أجابت الأمانة بأن تحديد الأولويات يُنفذ على ثلاث مراحل مختلفة: أولها المساهمات المباشرة المقدمة لبلدان ومشروعات معينة، وهي تشكل ما يمكن أن يصل إلى 93 في المائة من موارد البرنامج، ثم التمويل المتعدد الأطراف البالغ 7 في المائة، وهو ما تحدد أولوياته لجنة التخصيص الاستراتيجية للموارد، ثم تحديد الأولويات على المستوى القطري.

26- إن اللجنة:

- أحاطت علماً بوثيقة خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين والزيادة البالغة 1.24 مليار دولار أمريكي في برنامج عمل البرنامج للفترة 2010-2011؛
- رحّبت بالتخفيضات في برنامج العمل نتيجة الوفورات في التكلفة والمواءمة مع مستويات تمويل أكثر معقولة، وشجعت البرنامج على مواصلة هذه الممارسة والإبلاغ عنها؛
- أوصت بأن تتضمن التحديثات القادمة لخطة الإدارة باباً عن وضع آلية الشراء الآجل في البرنامج والتمويل بالسلف.

التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال

27- استعرضت اللجنة وثيقة التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال التي تبين الإجراءات التي اتخذتها الإدارة منذ المذكرة الإعلامية الأولى التي كانت قد قُدمت إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2010 وتناولت المسائل التي أثارها كل من فريق الرصد المعني بالصومال والمفتش العام في ديسمبر/كانون الأول 2009.

28- وعُرضت على اللجنة الملامح الرئيسية في العمل المنفذ برعاية اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال، وهي هيئة تضم عدداً من كبار مسؤولي الأمانة وتتمثل ولايتها في ضمان توفير قدرة مؤسسية كافية لتنفيذ توصيات المفتش العام فيما يتعلق بالصومال. كما أُبلغت اللجنة بالمحادثات التي أجرتها الإدارة مع لجنة الجزاءات المعنية بالصومال ومنسق فريق الرصد المعني بالصومال؛ وبإعداد وإطلاق بعثة مراجع الحسابات الخارجي إلى الصومال؛ وبأن فريق الرصد أشار إلى أن الدلائل المطلوبة ستأتي عما قريب.

29- وشددت اللجنة على أهمية حل هذه المسألة بصورة عاجلة وطلبت توضيحاً بخصوص حالة تنفيذ توصيات المفتش العام. وأكدت اللجنة على الآثار المترتبة على مصداقية البرنامج، وطلبت بنتائج عمل مراجعي الحسابات الخارجيين دون مزيد من التأخير. وأبلغت الأمانة اللجنة بأنها على ثقة بأنه قد تحقق حتى الآن قدر كبير من التقدم في تنفيذ توصيات المفتش العام وبأنها تتطلع أيضاً إلى الحل الكامل لهذه المسألة بأسرع وقت ممكن. كما أشارت الأمانة إلى أن الإحاطة الأولية من جانب بعثة مراجع الحسابات الخارجي ستُقدم إلى مكتب المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول بينما سيقدم التقرير النهائي إلى المجلس التنفيذي في شهر فبراير/شباط.

30- إن اللجنة:

- أحاطت علماً بوثيقة التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال؛
- شدت على أهمية الدروس المستفادة المدرجة في الوثيقة لدعم عمليات البرنامج في الصومال وخارجها؛
- طلبت إلى مراجع الحسابات الخارجي أن يمثل للجدول الزمني المحدد لعرض نتائج بعثته إلى الصومال.

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية 2010-2013 (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي)

31- أشار رئيس اللجنة إلى أن من المطلوب من اللجنة أن تعد برنامج عمل متعدد السنوات يغطي فترة أربع سنوات على الأقل، وذلك مرة واحدة خلال كل فترة سنتين، ليستعرضه مجلس المنظمة. وأضاف أن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي يتعين أن تُدرج كجزء من البرنامج المتعدد السنوات للفترة 2010-2013.

32- إن اللجنة:

- سجلت تقديرها للجهود التي تبذلها أمانة البرنامج لإعداد مسودة برنامج متعدد السنوات؛
- طلبت إلى الأمانة ضمان أن تكون صيغة برنامج العمل المتعدد السنوات للمسائل المتعلقة بالبرنامج متوائمة مع الصيغة المعتمدة لدى المنظمة، وشددت على أهمية إدراج النتائج والمؤشرات والأهداف، فضلاً عن النواتج والأنشطة، في البرنامج المتعدد السنوات للمسائل المتعلقة بالبرنامج.

نظر لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في وثائق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

33- لاحظت اللجنة أنه على الرغم من وضوح مواد اللائحة العامة والنظام الأساسي التي ترسي دورها المتعلق بتسيير برنامج الأغذية العالمي فإنها ترى أن من المحبذ صقل المعايير المعتمدة في تحديد وثائق المجلس التنفيذي للبرنامج التي تُعرض على لجنة المالية للنظر فيها.

34- وذكرت اللجنة أن رئيسها قد اجتمع، في إطار معالجة هذه المسألة، مع رئيس مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج لمناقشة سبل تعزيز وضوح معايير عرض الوثائق. ودعا الرئيس أعضاء اللجنة إلى اطلاعه على أي شواغل قد تساورهم في هذا الشأن قبل الاجتماع المذكور.

35- وأشارت اللجنة إلى أنه قد يكون من المفيد استهلال المناقشة باستعراض فئة وثائق المجلس التنفيذي للبرنامج المعنونة "مسائل الموارد والمالية والميزانية"، وتحديد الوثائق التي يمكن استبعادها من هذه الفئة.

36- إن اللجنة:

- وافقت على اجتماع رئيسها برئيس مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج لمناقشة سبل توضيح معايير عرض الوثائق على اللجنة، وإبراز آراء أعضائها في هذا الشأن.

موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة

37- أبلغت اللجنة أن من المقرر عقد الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة في روما من 25 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

أية مسائل أخرى

38- ذكرت اللجنة بشواغلها السابقة الواردة في تقريرها، وحثت المجلس التنفيذي على ضمان حضور المراجع الخارجي ورئيس لجنة مراجعة الحسابات، أو ممثلين عنهما، اجتماع لجنة المالية خلال مناقشة القضايا المتصلة بعملهما.

39- وأشارت اللجنة إلى أن العلاقة بين لجنة المالية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي يمكن ألا تكون قد بلغت إمكاناتها الكاملة. وعليه، فقد قررت اللجنة تعزيز التواصل بينها وبين المجلس التنفيذي، بوسائل منها الاتصال المستمر بين رئيسها ورئيس مكتب المجلس التنفيذي.